



## بيان إلى عموم الطلبة والرأي العام

كانت السنة الجامعية 2017-2018 جيدة على مستوى التحصيل العلمي و البيداغوجي، بفضل الجهود التي بذلتها كافة مكونات الجامعة. واتخذت التدابير والإجراءات اللازمة لضمان مرور عملية التقييم في ظروف جيدة، تنفيذاً لتوجهات ميثاق الامتحانات للمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح. وقررت مجالس هذه المؤسسات توقيف الدراسة يوم 12 ماي 2018 وبرمجة الامتحانات الكتابية يوم 28 مايو 2018.

وبالموازاة، فوجئت الجامعة بدخول ستة طلبة في إضراب عن الطعام، مؤزرين بزملانهم الذين لجأوا في اليوم الاول إلى منع عموم الطلبة من ولوج المؤسسات في اربع كليات.

عقب ذلك تم تشكيل لجنة مشتركة للحوار مع المضربين عن الطعام من أجل الاستماع لمطالبهم وبحث مختلف السبل القانونية الممكنة لحلها. وفي هذا السياق حل السيد كاتب الدولة المكلف بالتعليم العالي و البحث العلمي بمدينة فاس، دعماً للجهود المبذولة محلياً من أجل ايجاد حلول لهذه الازمة.

وهكذا انعقد صبيحة يوم الاربعاء 30 ماي 2018 بمقر ولاية جهة فاس مكناس اجتماع موسع حضره السيد كاتب الدولة المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي والسيد والي جهة فاس مكناس والسيد رئيس جامعة سيدي محمد بن عبد الله والسيد مدير المكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية وممثلي كافة السلطات المختصة.

وقد خصص هذا الاجتماع لمدارسة التطورات التي تعرفها الجامعة وخاصة ما يلي:

- الحالة الصحية والانسانية للطلبة المضربين عن الطعام.
- تنظيم الدورة الربيعية للامتحانات بالمؤسسات الجامعية ذات الاستقطاب المفتوح.
- وضعية السكن الجامعي.
- المطاعم الجامعية.
- وضعية النقل.
- تدبير المنح الجامعية.



وبعد مذاكرة هذه القضايا بمختلف تفاصيلها والوقوف على المعطيات الميدانية ذات الصلة، وحرصا من الجميع على توفير الظروف الطبيعية للدراسة داخل الجامعة حتى يتمكن الطلبة من اجتياز الامتحانات التي تُتَوَجَّعُ مسارهم الدراسي طيلة السنة، تم التوصل إلى منظور شمولي لمعالجة الاشكالات السالفة الذكر استنادا الى المرئيات الآتية:

- على مستوى الوضع الصحي والانساني للطلبة المضربين عن الطعام: تم تشكيل لجنة مشتركة ضمت ممثلين عن الجامعة، واللجنة الجهوية لحقوق الانسان، وفعاليات حقوقية ومدنية، لزيارة الطلبة والاطمئنان على وضعهم الصحي واتخاذ كل الاجراءات الضرورية لحمايتهم وكذا الاستماع لمطالبهم.
- على مستوى السكن الجامعي: الرفع من الطاقة الاستيعابية للاحياء الجامعية علما بأن الوزارة قد برمجت برسم سنة 2018 بناء حي جامعي ومطعم جديدين بفاس مع استعداد السلطات المحلية لتعبئة العقار اللازم لذلك.
- على مستوى المطاعم الجامعية: النفي القاطع للأخبار الزائفة التي تُروج حول خوصصة المطعم الجامعي والتأكيد على أن مبلغ الوجبة الذي يؤديه الطالب لا تزال دائما 1,40 درهم علما بأن الدعم الذي يخصصه المكتب الوطني للأعمال الجامعية والاجتماعية والثقافية يصل الى 20 درهم كمعدل وطني عن كل وجبة، وأن دور الشركة المكلفة بتدبير المطعم ينحصر في تقديم خدمة الاطعام وضمان جودتها فقط، طبقا لدفتر التحملات والقوانين الجاري بها العمل على الصعيد الوطني في المطاعم الجامعية.
- إضافة إلى ذلك سيتم فتح أبواب المطاعم الجامعية خلال شهر شتنبر المقبل ويتعلق الأمر بالمطعم الجامعي ظهير الميراز ومطاعم الأحياء الجامعية سايس 1 و2 و3.
- على مستوى النقل الجامعي: سيتم دعم وتقوية الخطوط المتجهة الى المؤسسات الجامعية بحافلات إضافية أثناء فترة الامتحانات. كما سيتم دراسة الخدمات المقدمة للطلبة في إطار الاتفاقية التي تجمع السلطات المختصة مع الشركة المكلفة بتدبير النقل الجماعي، بهدف توفير الظروف المناسبة للتنقل والدراسة.
- على مستوى صرف المنح الجامعية: أعلنت الوزارة أنها اتخذت كل التدابير اللازمة لتدبير صرف المنح الجامعية في بداية السنة الجامعية المقبلة وفق برمجة زمنية وطنية محددة يتعين احترامها تفاديا لكل تأخير قد يؤثر على وضعية الطالب وظروفه الاجتماعية.
- على مستوى مستقبل الخارطة الجامعية بجهة فاس مكناس وخاصة المشاريع المستقبلية بكل من عين الشكاك وتاونات وتازة، تم الوقوف على أهم التطورات التي يعرفها هذا الورش. كما تم الاتفاق على عقد لقاء خاص للمدارسة التفصيلية لهذه المشاريع بما يسمح بتوسيع وتنويع العرض الجامعي بالجهة، استجابة



للحاجيات الاجتماعية الملحة بصفة خاصة وضمانا لعرض جامعي مندمج يستجيب لحاجيات التنمية في الجهة بصفة عامة.

- على مستوى النظام البيداغوجي وتنظيم امتحانات الدورة الربيعية: تعمل الوزارة على مدارس ومعالجة الاشكالات البيداغوجية ذات البعد الوطني ووفق منظور موحد، خاصة فيما يتعلق بنظام الامتحانات وتدبير الدورة الاستدراكية تفاديا للتفاوتات الحاصلة بين الجامعات في التعامل مع هذا الموضوع.

وتفعيلا لتوصيات هذا الاجتماع، قامت اللجنة المختلطة يوم 30 ماي 2018 بزيارة الطلبة المضربين عن الطعام للاستماع إليهم ومناقشة مشاكلهم .

إثر ذلك اجتمعت اللجنة مساء نفس اليوم وفي المدرسة العليا للتكنولوجيا، بحضور المصالح المعنية والهيآت الحقوقية وبعض الطلبة، وخلصت إلى مجموعة من النقاط التي سيتم البت فيها في مجلس الجامعة، إلى جانب قضايا تدخل ضمن صلاحيات المؤسسات الجامعية التي ستعمل على دراستها. إضافة إلى بعض المسائل التدبيرية التي يمكن معالجتها بشكل فوري، ومنها:

- احترام التفويض،
- التسريع باستخراج الدبلومات،
- توحيد فترات انطلاق الدراسة و توحيد الدروس والامتحانات على صعيد المؤسسات،
- فتح مرافق المؤسسات خلال فترة الاعداد للامتحانات،
- برمجة الرحلات العلمية،
- تجهيز المختبرات بالمعدات التطبيقية،
- تفرغ الوحدات الخاصة بالنظام القديم،
- تسريع الإعلان عن نتائج الامتحانات ونشرها في البوابات الالكترونية للمؤسسات،
- توفير التداريب بالمجان.

وفيما يخص الطلبة المكفوفين، سيم العمل على توفير العدد الكافي من آلات التسجيل، وتوفير الكتب بطريقة برايل، كما ستعمل المؤسسات على توفير الدروس بطريقة برايل و الدروس المسجلة في الاقراص. أما فيما يخص التطبيب، فسيتم توجيه طلب إلى وزارة الصحة تحت إشراف الجامعة، لتوفير الاطر الطبية في المؤسسات الجامعية.

وعليه فإن الجامعة تهيب بالطلبة المضربين عن الطعام فك هذا الاضراب حفاظا على سلامتهم ومصالحهم. كما تدعو كافة الطلبة للانخراط في الامتحانات وفق الجدولة التي ستعلنها مجالس المؤسسات من أجل إنقاذ السنة الجامعية.

